المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول / سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/ 2024/7/14
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.3

توجهات السياسة المالية لتعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق

Fiscal Policy Trends to Mobilize Financial Abundance Towards Achieving Sustainable Economic Growth in Iraq

نور شدهان عداي
Noor Shadahan Adday
noorsh2@yahoo.com
وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية

م. م عمر يوسف خطاب
Omar Yosef Khattab
Khattab2b1@gmail.com
وزارة التربية/هيئة رعاية الموهوبين

الكلمات الرئيسية: السياسة المالية ، الوفرة المالية ، النمو الاقتصادي ، النمو المستدام .
Keywords: Fiscal Policy, Financial Abundance, Economic Growth, Sustainable Growth.

المستخلص:
يهدف البحث الى تحليل العلاقة التكاملية في استخدامات الوفرة المالية في الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام، ولغرض الوصول اليه تم أستخدام المنهج الاستنباطي مع أستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي بأستخدام ادوات التحليل من خلال تحليل البيانات الخاصة بهيكل الموازنة العامة وهيكل الايرادات العامة معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2014-2022) ووفق ذلك توصل الباحث الى أن الاقتصاد العراقي يتسم بضعف التنويع في مصادر الناتج إذ بلغت مساهمة القطاع النفطي فيه نسبة (60%) مقابل نسبة (40%) للقطاعات الاخرى، كما أن معدلات النمو الاقتصادي لا تؤشر على الاستدامة كونها لم تتحقق عن تعبئة الوفرة المالية بالاستخدامات الانتاجية والخدمية، عليه لابد للقائمين على السياسة المالية الاخذ بتوجيه الوفرة المالية نحو الاستخدامات الخاصة بالخدمات والانتاج وبما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام بالاقتصاد العراقي.

Abstract
The research aims to analyze the complementary relationship in the uses of financial abundance in achieving sustainable economic growth. To achieve this goal, the deductive approach was used with the use of the descriptive analytical method using analysis tools by analyzing the data related to the general budget structure and the structure of public revenues, the growth rate of the real gross domestic product in Iraq for the period (2014-2022). Accordingly, the researcher concluded that the Iraqi economy is characterized by weak diversification in the sources of output, as the contribution of the oil sector reached (60%) compared to (40%) for other sectors. Also, the economic growth rates do not indicate sustainability because they were not achieved by mobilizing financial abundance with productive and service uses. Therefore, those in charge of financial policy must take into account directing financial abundance towards uses related to services and production in a way that contributes to stimulating sustainable economic growth in the Iraqi economy.

المقدمة :

اضحى للسياسة المالية دور أستثنائي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لما تؤديه من دورها السيادي وفق سياستها في اعادة توزيع الموارد وفق الاستخدامات التي تهدف الى تنمية الاقتصاد القومي والوصول

الى مستويات مثلى من النمو الاقتصادي. والاقتصاد العراقي من واقع الاعتماد على الموارد النفطية وشحة الموارد الاخرى فإن موارده تنحصر في وعاء واحد وأن أستخدام المالية لاداتها الانفاقية في توزيع تلك النفقات كانت تواجه تحديات كبيرة مما جعل الانفاق على المجالات والاستخدامات ذات القيمة الانتاجية محدود، ومن ثم عدم الوصول الى رفع النمو الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الفرد في الوقت الحاضر ويتعداه الى المدى البعيد دون التأثير على المجتمع بالمستقبل.لذا تم التركيز على السياسة المالية كونها أهم السياسات الاقتصادية ذات البعد التأثيري على الاقتصاد من خلال توجيه سياستها الانفاقية نحو ضرورة التركيز على أستخدام الفوائض المالية للتايرادات النفطية واعادة تدويرها في السنوات اللاحقة نحو الاستخدامات ذات الكفاءة والمحققة لابعاد النمو الاقتصادي المستدام في البلد.

الجانب العام للبحث

مشكلة البحث : يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة عدم توجيه الوفرة المالية المتحققة من الايرادات النفطية في مجالات تحقق النمو المستدام، لكون غالبية النفقات الحكومية استهلاكية ولا توجه صوب المجالات الانتاجية مما جعل النمو غير مستدام، إذ من المحتمل ان تنخفض معدلات النمو جراء اي صدمة يتعرض لها نشاط النفط الخام. وبذلك تكمن مشكلة البحث في محاولة الجواب على التساؤل الخاص بالمشكلة:

❖ هل تؤدي توجهات السياسة المالية في تعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد العراقي؟

❖ **فرضية البحث :** أدت تعبئة الوفرة المالية من خلال توجهات السياسة المالية الى عدم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

❖ **أهمية البحث :** للبحث أهمية خاصة كونه يركز على السياسة المالية وتوجهاتها من ثم السعي الحثيث نحو الوصول الى استخدام الوفرة المالية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام بالعراق.

❖ **أهداف البحث :** يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية :-

1- عرض مفاهيمي للسياسة المالية والنمو الاقتصادي المستدام.

2- تحليل الجوانب الخاصة بالسياسة المالية والنمو الاقتصادي المستدام في العراق.

3- تبني اليآت تحديد توجهات السياسة المالية لتعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

❖ **منـاهج البحـث :** يستخدام البحث الاسلوب الاستنباطي كمنهج قائم في البحوث العلمية التي تقوم بأستعراض مفاهيم الجوانب النظرية وتتدرج نحو التطبيقات العملية على الواقع العملي، وتستعين بذلك بأساليب مختلفة منها الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات الاحصائية والقيام بتحليلها بعد تطبيقها على الواقع العملي للنموذج التطبيقي.

❖ **حدود البحث :** أتخذ البحث من الاقتصاد العراقي اطاراً لحدوده المكانية، ومن المدة (2014-2022) اطاراً لحدوده الزمانية.

❖ **المبحث الأول: الجانب النظري [السياسة المالية والنمو الاقتصادي المستدام]**

❖ **أولاً: مفهوم السياسة المالية:** تعددت التعاريف التي توضح مفهوم السياسة المالية (Fiscal Policy) من قبل الكتاب والباحثين فقد عرفت بإنها " هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الانفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الايرادات التي

تحصل عليها من ناحية أخرى " (Klein,1973:176). كما تعرف بإنها : عبارة عن مجموعة من السياسات التي تتعلق بالإيراد العام والانفاق العام لغرض تحقيق أهداف محددة "(حسين، 1988 : 431)، كما تعرف بإنها " سياسات تضعها الدولة تستهدف من خلالها جمع ايرادات الضرائب ثم تطبيق الكيفية التي يتم بها انفاق الايرادات "(هيكل، 1980 : 323) وتعرف إيضاً بإنها " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة "(عبد الحميد ، 2003 :44). وبذلك تمثل توجهات السياسة المالية تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على أستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. وبذلك تتضمن السياسة المالية ثلاث مضامين كالآتي:-

- ✓ هي سياسات واجراءات وتوجهات مالية.
- ✓ تتعلق بتحصيل الايرادات العامة واعادة توجيهها من خلال النفقات العامة.
- ✓ تستهدف تحقيق العديد من الاهداف المتعلقة بجوانب تنظيم حركة الاقتصاد الكلي.

وتختلف توجهات المدارس الاقتصادية الفكرية للسياسة المالية، إذ لم يكن للسياسة المالية أهمية كبيرة لدى الكلاسيك بسبب حيادية دور الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي ، فكان التركيز يصب على توازن الميزانية العامة من خلال تحقيق التوازن بين النفقات العامة والايرادات العامة، إذ تُنظم الدولة ميزانيتها العامة على أن لا تتعدى النفقات العامة على الايرادات العامة بحيث تكون النفقات العامة في اضيق الحدود ، وان يكون حدود تدخلها في (حفظ الامن، الدفاع، السيادة)، وقد اوكلت مهمة توفير الخدمات الى القطاع الخاص(Duverger,1971:13). وقد تطور دور السياسة المالية بعد أزمة الكساد في بداية ثلاثينيات القرن العشرين إذ رأى الكنزيون وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية بواسطة الأساليب المالية التي تمتلكها الدولة، مما يعني التخلي عن مبدأ التوازن الحسابي السنوي للميزانية العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وبذلك تم أستخدام الميزانية العامة لتعبئة الايرادات العامة لصالح النفقات العامة مع الاخذ بنظر الاعتبار تأثيرها المباشر على الانتاج والاستثمار، وأن صاحب ذلك عجز مالي يتم تمويله بالقروض فظهر بذلك العجز المقصود بالاقتصاد(العمر، 1981: 39).

ثانياً : مفهوم النمو الاقتصادي المستدام: يعرف النمو الاقتصادي على إنه " عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة ، عبر فترة ممتدة من الزمن " (خليل واللوزي، 2000 : 77) . ويتحقق ذلك عن طريق زيادة قدرة البلد على إنتاج البضائع والخدمات من خلال الاستثمارات داخل الاقتصاد القومي (قدي 2006 : 33-34). واتخذ مفهوم النمو الاقتصادي فحواً اخر عندما اضاف له الاقتصادي (سيمون كوزنتس) الاستدامة ، وبذلك يعرف النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable economic growth) بالآتي:

ت	المصدر	التعريف
1	(الأمين وأخرون، 1983 :256)	" زيادة الطاقة الانتاجية لدولة ما، من خلال توسيع حدود امكانيات الانتاج داخل البلد ".
2	(رومانو ، 2003 : 52)	" الزيادة المستدامة في متوسط انتاج العامل أو الفرد، وأن هذه الإستدامة لايمكن أن تتحقق دون الإعتماد على إستراتيجية يتم صياغتها وتنفيذها بصورة مستدامة من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك عن طريق المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية التي اعتمدتها عملية النمو لتحقيق أفضل المكاسب وعلى المدى القصير والطويل".
3	(الاسكودا، 2016: 61)	" القدرة على الاحتفاظ بنمو مطرد ومستقر وتوليد القيم المضافة مع زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لعدد من السنوات لإحداث أثر تنموي مستدام " .

وتشير أدبيات التنمية الى أن أول من ركز على النمو الاقتصادي المستدام هم الكنزيون وأبرزهم الاقتصاديان هارود ودومار عام 1948 من خلال نموذجهم الذي ركز على أهمية الاستثمار بإعتباره ضرورة حيوية لأي

اقتصاد، وأن الادخار يسهم في زيادة الاستثمار كمتطلبات رأس المال وعلاقته بالنمو، كما ربط بين رصيد رأس المال والناتج القومي من خلال معامل رأس المال، وأن النموذج يؤكد على التنمية كعملية تتطلب زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار السريع لزيادة النمو، إذ أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو أما معامل رأس المال فإنه مقياس لانتاجية الاستثمار (Thirlwall,1999:89-94). وجاء نموذج النمو الخارجي لـ النيوكلاسيك الذي تناول مستوى التقدم التكنولوجي (A) كمسبب في رفع معدلات النمو المستدام وتم اضافته الى عوامل الانتاج المتمثلة في رأس المال(K) والعمل (L) مع تحديد حصة كل عنصر. بمعنى نسبة اسهامه في نمو الانتاج واعز النيو كلاسيك عدم أستمرار النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بفعل العوامل الخارجية الخاصة بالتقدم التكنلوجي الذي يؤثر على كفاءة رأس المال المادي والبشري مما يؤدي الى تجاوز قانون الغلة المتناقصة. فيما ركز المحدثين من قبل نظريات النمو الداخلي على أهمية تراكم رأس المال البشري في تحقيق النمو، مع الاخذ بنظر الأعتبار امكانية أستمرار النمو في الأجل الطويل بفعل الابتكارات والتقدم المعرفي الذي سيلغي مسيرة عوامل الانتاج المادي نحو التناقص، أن نماذج النمو الداخلي ركزت على الابتكارات والتقدم العلمي التي تمثل عوامل محفزة للعوامل الاقتصادية من داخل النموذج، لاسيما دمج العامل البشري مع المهارات والمعارف لنحصل على عامل انتاج المتمثل بـ رأس المال البشري الذي لا يخضع لتناقص الانتاجية الحدية ومن ثم يستمر النمو (Barro & Lee, 1998 : 718-755).

ثالثاً: توجهات السياسة المالية في تعبئة الوفرة المالية تجاه النمو المستدام: أخذت السياسة المالية دوراً فاعلاً لدى النظرية الكينزية إذ من خلالها يتم اشباع الحاجات العامة للمجتمع التي تضمن النمو الاقتصادي المتوازن والعدل الاجتماعي من خلال اعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع والاستفادة من الموارد المتاحة وتعبئتها في المجالات التنموية ليصبح التوازن الاقتصادي بديلاً عن التوازن المالي التقليدي (العاني، 2018: 84)، إذ تستهدف السياسة المالية تحقيق توازن الموازنة العامة للدولة من خلال المعادلة بين النفقات (التسرب) مع الايرادات (الحقن) مع الاخذ بجانب التوازن الكمي والكيفي للجانبين السلبي والايجابي لتلك الموازنة، ويتضمن الجانب الإيجابي ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم والجانب السلبي الالتزامات التي تتحملها الدولة (عامر، 2016 : 163)، بمعنى أن عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في انتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية وذلك عن طريق أستخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة، فالتوازن المالي يفترض إستخدام الايرادات في استثمارات ذات طابع انتاجي تستطيع عوائدها من ارباح وسلع وخدمات في الوفاء بالالتزامات في المستقبل، أما التوازن الاقتصادي للمالية العامة فانه واجب عندما تكون الزيادة في الدخل المحلي أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الاقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل المحلي نتيجة اقتطاع هذه الأموال، وان انخفاض الدخل الوطني نتيجة ذلك يؤشر أن النفقات العامة تجاوزت حدها الاعلى وتتجلى السياسة المالية السلبية في عدم الوصول الى مرحلة الضغط الضريبي، فيما يتمثل التوازن الاجتماعي الذي تسعى له السياسة المالية فيتمثل في رفع المستوى المعاشي للطبقات ذات الدخل المحدود وزيادة القوة الشرائية لديهم مع تخفيض حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة فالدولة تقتطع الاموال وتعيد توزيعها، وبذلك فأي زيادة في الجانب السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الايجابي تكون مساوية له على الاقل (عامر:164). وأن السياسة المالية التي تنتهج تعبئة الموارد المالية الفائضة لتمويل النفقات العامة وفق الايدلوجية السياسية والاقتصادية في الدول النامية يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومات على توفير العوائد الكافية لتمويل برامجها للانفاق على الخدمات العامة.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول / سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/ 2024/7/14
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.3

وأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد يعتمد على قدرة الحكومة على توليد ايرادات كافية لتمويل برنامجها الانمائي الذي يشمل تقديم الخدمات العامة (الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والبنى الارتكازية) فالضرائب تمكن الحكومة من تمويل نفقاتها الجارية والاستثمارية ولكن عادة ما تواجه تلك البلدان لاسيما الريعية منها انخفاضاً في الايرادات الضريبية بسبب تخلف طرق تحصيل تلك الايرادات (تودارو، 2009: 766).

المبحث الثاني : التحليل الاقتصادي لتوجهات السياسة المالية لتعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق

أولاً : تحليل اتجاهات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي: اتسمت السياسة المالية بالتوجهات المتمثلة في تمويل النفقات العامة من خلال الايرادات العامة المعتمدة على المورد النفطي في تمويل الموازنة العامة المبنية بالدرجة الأساس على سعر برميل النفط الذي يواجه تذبذب في أسعار النفط نتيجة التقلبات الخارجية، فضلاً عن عدم الدقة في تقدير الايرادات المخططة مما جعل الموازنة العامة تتعرض للعجز والفائض واحتمالية تعرض الاقتصاد الى خطر مالي رغم الوفرة المالية ، وهذا ما يظهره الجدول الآتي

جدول (1) هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2014-2022) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	معدل نمو الايرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	العجز / الفائض في الموازنة العامة
2014	97,618,556	113,473,516	—	—	(15,854,960)
2015	66,470,251	70,397,506	(31.9)	(38.0)	(3,927,255)
2016	54,409,269	76,067,433	(18.1)	8.1	(21,658,164)
2017	77,422,172	75,490,114	42.3	(0.8)	1,932,058
2018	106,569,833	80,873,188	37.6	7.1	25,696,645
2019	107,566,993	87,300,932	0.9	7.9	20,266,061
2020	63,199,689	72,873,537	(41.2)	(16.5)	(9,673,848)
2021	109,081,463	102,849,660	72.6	41.1	6,231,803
2022	161,697,437	116,959,581	48.2	13.7	44,737,856

المصدر: اعداد الباحث بالاعتمادعلى بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

يبين الجدول (1) أن معدل نمو الايرادات العامة شهد إنخفاضاً لعامي 2015 و2016 بمعدل نمو البالغ (31.9%) و(18.1%) على التوالي وذلك يعود بسبب الصدمة المزدوجة الناتجة عن أرهاب داعش وانخفاض اسعار النفط الخام، ثم ازداد معدل نمو الايرادات العامة عام 2017 وانخفاض بعدها ليحقق انخفاضاً كبيراً في عام 2020 بسبب عن ظهور وباء كوفيد وانخفاض اسعار النفط على اثر الاغلاق العالمي وازداد معدل نمو الايرادات العامة للاعوام اللاحقة 2021 و2022 البالغ (72.6%) و(48.2%) بسبب التحسن في النشاط الاقتصادي. أما النفقات العامة التي تأخذ منحنى مماثل في اتجاهاتها مع الايرادات العامة فقد شهدت شهد معدل نموها انخفاضاً في عام 2015 البالغ (38.0%) ، ثم ازداد بشكل طفيف عام 2016 البالغ (8.1%) بسبب التوسع في الانفاق العام لاسيما العسكري لمواجهة ارهاب داعش وانخفض في عام 2017 البالغ (0.8%)، ثم ازداد معدل نمو تلك النفقات للاعوام 2018 و2019 من اجل اعادة احياء النشاط الاقتصادي، وانخفض معدل نموها عام 2020 مع ظهور وباء كوفيد وتوقف جميع المصاريف لاسيما التشغيلية عدا الاجور والرواتب، ثم ازداد معدل نمو النفقات العامة للاعوام 2021 و2022 البالغين (41.1%) و(13.7%) على التوالي بعد التحسن الاقتصادي. وقد حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً خلال المدة (2014- 2016) لاسباب مختلفة ، وأثمرت توجهات السياسة المالية التوسعية عن فوائض مالية جراء التوسع في النفقات العامة للاعوام 2017 و2018 و2019 ، ثم حققت عجزاً مالياً في عام 2020 بعد ظهور وباء كوفيد واتباع سياسة تقشفية في النفقات العامة لتعاود الموازنة العامة

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.3

تحقيق فوائض في الاعوام 2021 و2022 بسبب السياسة المالية المحفزة لتحريك النشاط الاقتصادي. وبشكل عام توصف الموازنة العامة في العراق بإنها موازنة ريعية بسبب اعتمادها الرئيس على القطاع النفطي في تمويل ايراداتها مما جعل العائدات المالية النفطية تشكل أكثر من نسبة (85%) من إجمالي الموارد المالية، مع ضعف الايرادات الاخرى كالضريبية لاسباب متعددة تعود الى ضعف التحصيل الجبائي من الانشطة المختلفة مع ما ورد من اعفاءات عديدة ضمن قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982المعدل مما أدى الى تدني مساهمة تلك الايرادات في الايرادات العامة كما مبين في الجدول الآتي:

جدول (2) هيكل الايرادات العامة في العراق للمدة (2014-2022) **مليون دينار**

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	مساهمة الايرادات النفطية بالايرادات العامة(%)	الايرادات الضريبية	مساهمة الايرادات الضريبية بالايرادات العامة(%)	الايرادات الأخرى	مساهمة الايرادات الأخرى بالايرادات العامة(%)
2014	97,618,556	99,643,261	99.4	2,570,851	2.6	2,024,705	2.1
2015	66,470,251	51,312,649	77.2	2,622,941	3.9	12,534,661	18.9
2016	54,409,269	44,267,063	81.4	4,531,042	8.3	5,611,164	10.3
2017	77,422,172	65,155,570	84.2	7,089,240	9.2	5,177,362	6.7
2018	106,569,833	95,619,839	89.7	6,817,312	6.4	4,132,682	3.9
2019	107,566,993	99,216,318	92.2	4,941,615	4.6	3,409,060	3.2
2020	63,199,689	54,448,514	86.2	5,519,780	8.7	3,231,395	5.1
2021	109,081,463	95,270,298	87.3	5,674,124	5.2	8,137,041	7.5
2022	161,697,437	135,623,277	83.9	5,169,333	3.2	2,904,826	1.8
متوسط المدة			86.8		5.8		6.6

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

نجد من ملاحظة بيانات الجدول(2) أن الاسهام النسبي للإيرادات النفطية بالايرادات العامة بلغت نسبة (86.8%)، فيما بلغت نسبة اسهام الايرادات الاخرى مجتمعة نسبة (12.4%) وذلك يعود لضعف قوانين التحصيل الجبائي وتهرب الافراد من دفع الضرائب والرسوم والتأخر في دفع الغرامات والالتزامات المالية وضعف الادارة الجباية وضعف الرادع القانوني الذي يحد من تهرب الافراد، فضلاً عن ضعف الانشطة الاقتصادية أسهمت في محدودية الاوعية الضريبية مما جعلها محدودة في تمويل الايرادات العامة.

ثانياً: تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد العراقي: كما آشرنا سابقاً أن النمو الاقتصادي المستدام يمثل ظاهرة تحقق تزايد مستمر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الدخل القومي ضمن عقد زمني أو عدة عقود متعاقبة، مصحوبة بتغيرات كمية ونوعية في مختلف بنى الاقتصاد والمجتمع، وإيضاً كل ما تتضمنه العوامل الحضارية والشروط الفنية التي من شأنها أن تدعم قدرة السكان على تحقيق تزايد مستمر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على المدى الطويل "(القطيفي، 1999 :7). ومن أجل الوصول الى تحليل واقع النمو الاقتصادي المستدام ندرج في الجدول(3)معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة المشار اليها آنفاً كالآتي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول / سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/ 2024/7/14
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.3

الجدول (3) نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو متوسط دخل الفرد في العراق للمدة (2014-2022) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	عدد السكان	متوسط دخل الفرد	القطاع النفطي	القطاعات الاخرى	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(%)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة(%)	مساهمة القطاع النفطي بالناتج (%)	مساهمة القطاعات الاخرى بالناتج (%)
2014	267,262,787.8	178,951,407	36.0	5,0	93,811,857	85,669,326	—	—	52.4	47.9
2015	196,203,013.3	183,616,252	35.2	5,2	108,624,648	75,872,926	(26.6)	2.6	59.2	41.3
2016	198,774,369.4	208,932,110	36.2	5,8	135,142,909	74,843,462	1.3	13.8	64.7	35.8
2017	224,636,323.2	205,130,067	37.1	5,5	129,589,085	77,227,872	13.0	(1.8)	63.2	37.6
2018	272,083,889.0	210,532,887	38.1	5,5	127,885,396	84,377,008	21.1	2.6	60.7	40.1
2019	276,157,900.0	222,141,230	39.1	5,7	133,000,812	91,123,765	1.5	5.5	59.9	41.0
2020	217,413,594.1	195,402,549	40.2	4,9	116,242,709	80,070,483	(21.3)	(12.0)	59.5	41.0
2021	301,152,800.0	198,496,540	41.3	4,8	115,485,659	83,792,148	38.5	1.6	58.2	42.2
2022	383,064,200.0	212,408,700	42.1	5,0	129,424,554	83,739,853	27.2	7.0	60.9	39.4
متوسط المدة									59.9	40.7

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية تقارير لسنوات مختلفة /*الناتج مع رسم الخدمة.

شكل (1) معدل نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد للمدة (2014-2022)

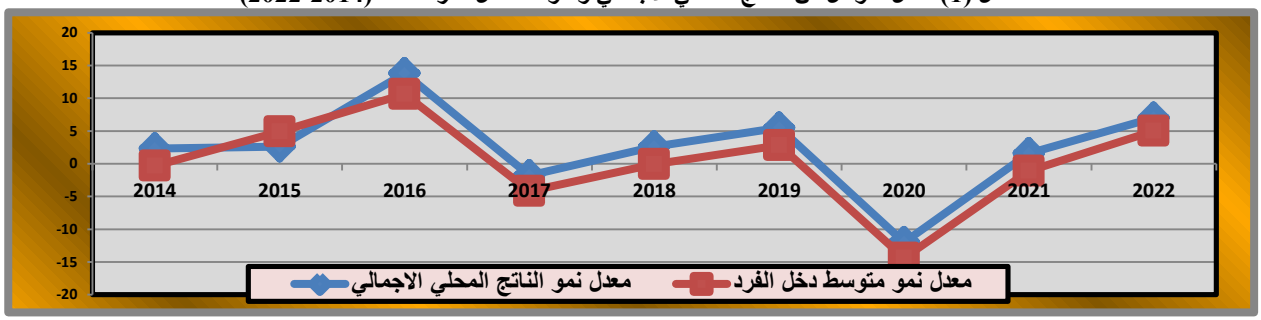

نلاحظ من الجدول والشكل الملحق به اعلاه الارتفاع النسبي في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة على مدار مدة البحث نتيجة القيمة المضافة لقطاع النفط الخام البالغ مساهمته كمتوسط للمدة نسبة(60%)مقابل مساهمة القطاعات الأخرى البالغة كمتوسط للمدة نسبة(40%)وأنعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ انه في حالة تزايد بوتيرة متناسقة نوعاً ما خلال مدة البحث إذ بلغ عام 2003(4.9)مليون ديناراً ليبلغ عام 2022(5)مليون ديناراً ويعود سبب تلك الزيادة بأرتفاع عوائد الصادرات النفطية لتعطي مؤشر لتحسين المستوى المعاشي للأفراد الذي تتجلى من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة.

ثالثاً: تحليل توجهات السياسة المالية لتعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد العراقي: يواجه الاقتصاد العراقي سياسة مالية متعثرة، إذ ينظر الى السياسة المالية التي تعدها وزارة المالية المبنية على تقييد الايرادات العامة في سجلات محاسبية وإعادة توزيع النفقات العامة حسب تخصيصات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، ويتم تقدير حصة كل وزارة على وفق حصتها في السنة السابقة مع الاخذ بنظر الاعتبار الايرادات العامة تكون غالبيتها من ايرادات النفط الخام إذ بعد ان يتم تحصيل هذه الايرادات من قبل وزارة المالية يتم تنقيد تلك الايرادات من قبل البنك المركزي بدون الاعتماد على التخطيط المرسوم لكل البرامج الاقتصادية المعدة في الموازنة العامة مع غياب الاستراتيجية المالية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام(ال طعمة والشمري، 2019: 174) وتتمحور اتجاهات السياسة المالية الانفاقية لموارد النفط على الوزارات في ثلاث اتجاهات رئيسة تتمثل في الآتي:

توجهات السياسة المالية في الانفاق على خدمات البنية الاساسية: تمثلت توجهات السياسة المالية الانفاقية في تعبئة الفائض نحو استخدامات البنى الاساسية في الانفاق في وزارة الكهرباء التي تجاوزت نسبة5%من اجمالي النفقات الحكومية، وكانت الانفاق الحكومي على بقية الوزارات(الزراعة، الصناعة، الاعمار والاسكان والبلديات العامة، الاتصالات) محدود بالرغم من تزايد عدد السكان بما لا يتناسب مع مقدار ما

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 82/ شهر ايلول / سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/ 2024/7/14
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.3

يحصل عليه الفرد من حصة من الانفاق على الخدمات نتيجة سوء التوزيع المالي وهو لا يؤسس لاستخدامات تحقق النمو المستدام، وهذا ما يبينه الجدول إدناه:

جدول (4) اتجاهات الانفاق العام على خدمات البنية الاساسية في العراق للمدة (2014-2022) مليون دينار

النوع / السنة	الزراعة	الصناعة	الاتصالات	الاعمار والاسكان والبلديات العامة	الكهرباء
2014	238,476	1,034,229	299,467	1,180,522	7,376,495
2015	507,634	273,120	33,546	393,134	1,306,652
2016	229,377	1,176,734	27,980	998,529	1,933,789
2017	171,368	1,262,471	21,299	1,323,575	3,319,870
2018	170,030	1,214,915	18,397	760,389	3,462,192
2019	156,397	1,229,091	19,155	729,286	7,136,620
2020	142,332	1,202,550	11,991	626,538	3,855,882
2021	142,570	1,168,216	13,767	908,488	5,851,425
2022	149,232	968,867	13,147	1,662,913	13,392,462

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

1ـ توجهات السياسة المالية في الانفاق على مكونات الرفاهية الاقتصادية: أنحصرت توجهات السياسة المالية الانفاقية في تعبئة الفائض نحو مكونات الرفاهية الاجتماعية في الانفاق على وزارات (التربية والتعليم والصحة) ذات الاثر التنموي في رأس المال الفكري التي تجاوزت نسبة (7%) من اجمالي النفقات الحكومية وذلك يعود الى كون تلك الخدمات مجانية في العراق وليس لها علاقة بالابعاد التنموية التي تروم تحقيقها الحكومة بالمديات البعيدة وهذا ما ابرزته تلك المرحلة من الاهمال وتردي الخدمة المقدمة للمواطن، وكان الانفاق الحكومي على بقية الوزارات ذات الاثر التنموي في الرفاهية الاقتصادية (العمل والشؤون الاجتماعية، الشباب والرياضة، الثقافة)منخفض ومحدود، وهذا ما يبينه الجدول إدناه:

جدول (5) اتجاهات الانفاق العام على مكونات الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (2014-2022) مليون دينار

النوع / السنة	التربية والتعليم	الصحة	العمل والشؤون الاجتماعية	الشباب والرياضة	الثقافة
2014	10,723,876	5,013,129	1,278,112	462,193	146,187
2015	9,312,073	3,243,784	998,118	140,509	80,903
2016	9,732,368	3,203,298	1,150,832	118,014	121,156
2017	4,027,561	1,143,729	2,049,632	230,861	116,516
2018	4,065,914	1,317,937	2,141,110	106,051	112,616
2019	4,349,706	1,665,900	3,173,477	181,503	111,545
2020	3,991,825	1,726,862	2,766,200	96,424	103,303
2021	4,460,362	2,877,199	4,006,076	131,427	130,164
2022	4,778,885	4,034,142	4,765,076	188,459	124,329

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سلسلة بيانات غير منشورة .

2ـ توجهات السياسة المالية في الانفاق على مكونات الحماية والمرافق العامة: أن توجهات السياسة المالية الانفاقية في تعبئة الفائض مكونات الحماية والامن والمرافق العامة أن وزارات الداخلية والدفاع هيمنت على بقية الوزارات من حيث الانفاق وذلك يعود الى عدم الأستقرار السياسي والامني نتيجة لزيادة حدة الصراعات والاستقطابات بين القوى السياسية والطائفية المختلفة، إذ يتسم الانفاق على التسليح بطبيعته غير الفعالة والمنتجة. كما نلاحظ الاهمال الحكومي للمرافق العامة التي تعمل في كعوامل محفزة في تحفيز الحركة الانتاجية والتسويق من ثم الوصول النمو الاقتصادي المستدام.

الجدول (6) اتجاهات الانفاق العام على مكونات الحماية والامن والمرافق العامة في العراق للمدة (2014-2022) مليون دينار

النوع / السنة	الداخلية	الدفاع	الخارجية	العدل	التجارة	النقل
2014	9,938,419	14,213,271	391,299	730,367	6,637,173	907,466
2015	9,586,468	5,488,340	250,528	471,804	1,562,192	347,941
2016	10,145,446	5,871,157	169,171	550,061	404,519	211,785
2017	10,216,153	5,461,190	192,489	557,623	1,530,961	150,902
2018	10,459,268	5,546,191	196,197	577,540	1,542,271	167,115
2019	10,852,650	5,831,980	241,601	655,958	1,633,657	1,560,698
2020	11,465,854	6,766,258	168,726	649,822	615,918	107,725
2021	12,105,238	6,909,787	238,336	984,856	4,026,989	592,825
2022	12,138,847	6,850,113	268,852	1,206,807	9,931,033	233,502

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

مما سبق اعلاه يتضح لنا ضعف الرؤية الاستراتيجية في التوجيه الصحيح للفوائض لاسيما النفط واعادة انفاقها وفق غايات واهداف اقتصادية، إذ تم توزيع تلك النفقات غير مكافئ وهو يصب لصالح تحقيق التوازنات وحسب الاتفاقات المالية لوحدات الصرف بعيداً عن تحديد اولويات تستهدف آثاراً ايجابية على المدى البعيد بسبب ضعف الكفاءة في الاستخدام للموارد الوفيرة، مع التبديد والتبذير مما يؤشر ضعف الفاعلية في تحقيق الاهداف للسياسة المالية، وبذلك لم تسهم السياسة التوسعية في توسيع الاستثمارات الحقيقية والبناءة وتنشيط الجهاز الانتاجي للاستجابة للزيادة في النفقات وتحفيز الطلب الكلي ومن لم تثمر الزيادة في الانفاق بالوصول الى النمو الاقتصادي المستدام المتولد من القطاع الحقيقي وتنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث : توجهات السياسة المالية لتعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق

تمثل الموجودات الأجنبية المتأتية من الايرادات الريعية أثر واضح على مجمل الاقتصاد العراقي وخصوصاً على سياسته المالية بجانبيها الايرادي والانفاقي، ذلك إن الايرادات الحكومية المتولدة من حصيلة الصادرات قد كانت ولا زالت تتحول بصورة تلقائية الى زيادة في السيولة المحلية لاسيما عندما تقوم الحكومة بأستخدامها لتمويل الانفاق المحلي، اذ يتم ذلك في صورة إصدار نقدي جديد، وهذا الاصدار للعملة من قبل البنك المركزي العراقي ما هو في حقيقته الا تنقيد للموجودات الاجنبية، إي إصدار ما يقابله نقد محلي لتلبية احتياجات الدولة المالية وتأخذ العملة المصدرة طريقها الى التداول من خلال ما تقوم به السلطة من مدفوعات نقدية بصورة أجور ورواتب أو مشتريات من السلع والخدمات. وبما أن النقود القانونية هي أحدى مكونات عرض النقد، فإن أي زيادة فيها ستقضي الى زيادة وسائل الدفع داخل الاقتصاد المحلي، إذ أن وفرة العملات الأجنبية المستندة الى الايرادات الريعية وما حققته من زيادة في ودائع الحكومة لدى السلطات النقدية، أدت الى زيادة قوة مركز الحكومة النقدي، وأنعكس هذا الاخير في توسع سياسة الدولة الانفاقية، وفي هذه المرحلة يقوم البنك المركزي كمجهز للحكومة بإصدار النقود بوصفه المحتكر الاخير لسلطة إصدارها وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها المحلية. وهكذا فإن زيادة عرض النقد هي انعكاس لتحويل الايرادات الحكومية بالعملة الاجنبية (المتأتية من الريع النفطي) الى انفاق محلي. إن ما جاء في اعلاه أنطلق من الوفرة في الايرادات الريعية وأستمر متدفقاً عبر قناة الانفاق العام ليخلق وفرة نقدية في الاقتصاد العراقي، الا إن هذه الوفرة كانت تمتصها دائماً عدم مرونة الجهاز الانتاجي وما نتج من عدم القدرة على توسيع القدرة الانتاجية، ومن ثم تحقق حالة عدم تنوع الاقتصاد برمته ، مما يعني شحة دائمة في الموارد الأخرى المتولدة من القطاعات غير النفطية، وهذا الحال ينسحب تلقائياً على الهيكل الايرادي الذي يبقى يعاني من شحة مستمرة وندرة دائمة في الموارد غير الريعية، مما يعني أستمرار خطر تآكل الثروة النفطية(الذبحاوي، 2017: 140-141). وأن توجهات السياسة المالية في التخطيط للسياسة الانفاقية والايرادية ستواجه خطر مالي يعيق تحقيق وفرة مالية فضلاً عن عدم استدامة الموارد المالية وصعوبة تحقيق نمو الاقتصادي مستدام لكون أرتباط الموازنة العامة بشقيها الايرادي والانفاقي بأسعار النفط يجرد أدوات السياسة المالية من إداء الدور المطلوب مع الازمات الاقتصادية والمالية بمرونة وكفاءة بسبب تذبذبات أسعار النفط نتيجة لتداخل عوامل مختلفة في تحديده ، وبذلك أن استمرار الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق العام يعني ربط الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الخارجية. فضلاً عن عدم وجود سياسة حكيمة بالتوسع بالنفقات العامة مما أدى الى ضياع الجهد التنموي في تحقيق تنويع اقتصادي بالناتج يسهم في الوصول الى النمو الاقتصادي الذي يقع اثره على الاقتصاد في الحاضر ليستمر اثره في المدى المستقبلي وهذا من صناع القرار اعادة النظر بالسياسة المالية تفعيل ادواتها من خلال تبني جملة من السياسات لعل أبرزها الآتي :-

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/ 2024/7/14
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.82.3

أولاً : اصلاح السياسة المالية في جانب الايرادات العامة

1- اعداد برامج اقتصادية للموازنات العامة المستقبلية تتوافق مع واقع الاقتصاد العراقي وطبيعة الاعتماد على احادية التصدير، ويؤسس لنمط جديد في تغير الاقتصاد من خلال الركون الى تنويع الموارد وتحفيز القطاعات الاقتصادية الانتاجية مع منح الاولوية للقطاع الخاص لتجاوز احادية الاقتصاد العراقي واعتماده المتزايد على المورد النفطي من الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام.

2- أن عوائد النفط لا تمثل دخلاً بالمعنى الحقيقي لكونها غير قابلة للتجديد تلقائياً الى ما لا نهاية، وبذلك لا يجوز تخصيصها لمواجهة النفقات الجارية الاستهلاكية وإنما توجه نحو النفقات الاستثمارية وبما يحقق عوائد ومردود اقتصادي ثابت ومستدام.

3- اصلاح النظام الضريبي من خلال توسيع الأوعية الضريبية مع اقتراح رفع بعض أسعار الضرائب على ان لا تؤثر في العبء الضريبي للمكلف لاسيما أصحاب الدخل المحدود .

4- اعادة النظر بالهيكل النسبي الضريبي من خلال تقليل الضرائب على الدخول والثروات والاتجاه الى الضرائب ذات الاثر غير المباشر مثل ضرائب الاستهلاك من أجل تغير الهيكل الانتاجي الى الصناعة والزراعة

5- توسيع الأوعية الضريبية من خلال خلق انواع جديدة من الضرائب التي تكون متلائمة مع الواقع وتستهدف النمو المستدام ضريبة المبيعات المتعددة .

6- ان تكون الفوائض المالية التي يعاد أستثمارها لصالح التنمية الاقتصادية ومن تخفض عبء الدين وعدم استدامته.

7- اصلاح النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات الضريبية وتقليص حلقات الروتين بما يضمن انسيابية المعاملة الضريبية مع تفعيل التحاسب والجباية الالكترونية لمختلف المعاملات الضريبية والكمركية، فضلاً عن تغيير اساليب التحاسب الضريبي التقليدية وتبنى افكار تقوم على الثقة المتبادلة مما يحفز الاقتصاد غير المنظم للدخول تحت مظلة الاقتصاد المنظم.

ثانياً : اصلاح السياسة المالية في جانب النفقات العامة

1- إعادة صياغة فلسفة ادارة السياسة المالية في التوسع الانفاقي نحو الاستثمارات على الوزرات التي تحفز العملية الانتاجية مثل الزراعة والصناعة مع الخدمات المساهمة في تنمية رأس المال البشري مثل التربية والتعليم والصحة.

2- التوجه نحو ترشيد الانفاق الحكومي وتقليص النفقات غير الضرورية لاسيما في الانفاق الجاري التي لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية.

3- أن يكون الانفاق موجهاً نحو الاستخدامات الانمائية من خلال التوسع بالانفاق الاستثماري المحفز على حزمة واسعة من القطاعات الانتاجية، الذي يولد مدخولات نقدية تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق نمو حقيقي بالبلد.

4- العمل على إعادة هيكلة الشركات الصناعية المملوكة للدولة وخصخصتها، إذ أن أستمرار دعم هذه الصناعات لم يثمر على جدوى اقتصادية، نتيجة ضعف الانتاجية، مما يتطلب خطة لتنويع مصادر الايرادات من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية في البلد.

5- زيادة الانفاق على البحث العلمي والتطوير الصناعي لما يحققه الاخير من نهضة في المجالات المختلفة لاسيما ذات المردود الاقتصادي الانتاجي.

6- دعم التوازن الهيكلي للنفقات العامة لصالح زيادة نسب الانفاق الاستثماري على حساب الانفاق الجاري مما يولد مخرجات ايجابية اذا ما تم أستخدامها الاستخدامات الكفوءة.
7- اعداد التقارير الدورية التي يحدد من خلالها سقف الانفاق لوحدات الصرف بغية مراقبة الاداء وضمان عدم التبذير والاسراف في التخصيصات المال

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1- إعتماد الموازنة العامة للدولة على الايرادات النفطية في تمويل نفقاتها العامة على الرغم من المحاولات الجدية للحكومة لتقليل الاعتماد على النفط من خلال أستخدام الايرادات العامة في خلق نمو اقتصادي في قطاعات الاقتصاد والسعي الى تنويع مصادر دخله.
2- حقق الاقتصاد العراقي فوائض مالية في غالبية الاعوام الا ان هذا الفائض لا يعد مؤشراً على التحسن الاقتصادي أو بمعنى أخر عدم تنمية القطاعات الحيوية في الاقتصاد المحلي كون الاقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على المورد النفطي.
3- يتسم الاقتصاد العراقي بضعف التنويع في مصادر الناتج، وأن معدلات النمو الاقتصادي لا تؤشر على الاستدامة كونها ناجمة بالدرجة الأساس من أرتفاع معدلات التصدير النفطي وزيادة الايرادات المتأتية منه
4- اظهر التحليل البحثي ان هناك قصور في تنفيذ لما مرسوم من خطط تنموية بسبب ضعف الرقابة والمتابعة أسهم بشكل أساس في انحراف المسارات التنموية والنمو المستدام.

ثانياً : التوصيات

1- يتعين على السياسة المالية تسعى الى تحقيق الرفاهية للافراد في حدود امكانيات الاقتصاد العراقي، على أن تكون الالوية في تحفيز الاقتصاد من خلال الانفاق العام على القطاعات المحفزة للماكنة الانتاجية كون هذه القطاعات تؤسس لاقتصاد قوي من حيث الانتاج والتصدير وقادر على مواجهة الصدمات الخارجية.
2- الحث على إنشاء صندوق سيادي يستثمر الفوائض المالية النفطية واعادة استثمارها اوقات العجز بما يسهم في توسيع العوائد المالية المحققة للاستخدامات المختلفة، على أن ينظم ويشرع بقانون تصوت عليه السلطة التشريعية ليصبح واجب التنفيذ.
3- وضع برنامج اصلاح اقتصادي شامل ومتابع من قبل لجان متخصصة والعمل وفق جدول زمني من أجل خلق تنمية مستدامة وبناء قاعدة انتاجية لمشاريع متعددة ومتنوعة وتطوير الاقتصاد العراقي في تنويع الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتقليل الاستيرادات وسد حاجة العراق من مختلف السلع والخدمات من أجل توفير العملة الصعبة وأنعاش الاقتصاد العراقي.
4- تفعيل الايرادات غير النفطية والحد من الهدر في النفقات العامة عبر أعتماد مبدأ العائد/الكلفة في الانفاق لتحقيق الانضباط المالي، فضلاً عن تضمين خطط وسياسات التنمية والاصلاح الاقتصادي في الموازنات العامة من اجل دعم فرص تحقيق النمو المستدام.

المصادر والمراجع: REFERENCES

أولاً : التقارير الرسمية والمنشورات

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الاسكودا "، الدورة التاسعة والعشرون، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدوحة ، 2016.
2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية، سلسلة زمنية.

3- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

ثانياً : الكتــب

1- تودارو، ميشيل.ب (2009)، التنمية الاقتصادية ، تعريب : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود دار المريخ للنشر، الرياض.

2- حسين، وجدي (1988)، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية.

3- خليل واللوزي، علي محمد، سلمان أحمد (2000)، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان.

4- العاني، عماد محمد علي(2018)، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتبة العراق للطباعو والنشر بغداد

5- عامر، عادل (2016)، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الاقتصاد الحر، ط1 ، حروف منثورة للنشر الالكتروني، متاح على الانترنت.

6- عبد الحميد، عبد المطلب (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

7- العمر، صلاح نجيب (1981)، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني، بغداد .

8- قدي ، عبد المجيد (2006)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

9- القطيفي، عبد العزيز (1999)، النمو الاقتصادي، المكتبة الوطنية ، بغداد .

10-الامين ، عبد الوهاب، زكريا الباشا (1983)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة للنشر، الكويت.

11-هيكل، عبد العزيز فهمي (1980)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية الاسكندرية.

ثالثاً : البحوث والدراســات العلميــة

1- الذبحاوي، فرحان محمد حسن (2017)، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (14)، العدد (1).

2- رومانو، دوناتو (2003)، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية Napc ، منظمة الأغذية والزراعة ، الأمم المتحدة.

3- آل طعمة والشمري، حيدر حسين ، هاشم مرزوك (2019)، الاقتصاد العراقي ومقاربات الاصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (11)، العدد (27).

رابعاً : المصادر الأجنبية

1- Barro & Lee (2000), International Data on Education Attainment : Updates and Implications Bartel, A.p. and N. Sicherman 1998 , Technological Change and the skill Acquisition of young workers , journal of labour economics.

2- Duverger(1971), Finance Public , university of finance , Paris .

3- Thirlwall. A (1999), Growth and Development , 6th Edition, MacMillan press Ltd London.

4- Klein . Philip .A(1973), The management of market oriented economic A wads or the comparative publishing company , Belmont , Californi.